مجتمع

اليونان تحاكم لاجئة سورية أنقذت مهاجرين

يحاكم قضاء جزيرة ليسبوس، اليوم الخميس، لاجئة سورية مع 23 متطوّعاً شاركوا في عمليات إنقاذ مهاجرين في اليونان أثناء أزمة الهجرة عام 2015، بتهمة المساعدة على الهجرة غير القانونية. وتعيش اللاجئة السورية سارة ماردیني (28 سنة)، في ألمانيا حالياً، وشاركت في إنقاذ مهاجرين من بحر إيجه مع شقيقتها السباحة الأولمبية وشاب أيرلندي. ووضعت ماردیني في الحبس الاحتياطي لنحو مائة يوم خلال 2018، قبل الإفراج عنها بكفالة، لتغادر بعدها اليونان. وقال محاميها إنها تواجه عقوبة السجن لخمس سنوات. (فرانس برس)

فرنسا تدرس العمل من المنزل للحد من كورونا

قال كبير المستشارين العلميين للحكومة الفرنسية، جان فرنسوا دلفريسي، أمس الأربعاء، إنه لا يمكنه استبعاد أن تطلب الحكومة من الشركات مجدداً التوسع في العمل من المنزل مع ارتفاع أعداد الإصابات بكوفيد-19. واستخدمت الحكومات في مختلف أرجاء العالم العمل من المنزل كسبيل للحد من انتشار فيروس كورونا رغم أن العمل من المنزل أثر على النشاط الاقتصادي بسبب تواجد أعداد أقل من الناس في المتاجر. وسجلت وزارة الصحة الفرنسية 19،778 إصابة جديدة يوم الثلاثاء، وهي أعلى زيادة يومية منذ 25 أغسطس/ آب الماضي. (رويترز)

ضباب دخاني يغلّف نيودلهي

أغلقت السلطات الهندية، أمس الأربعاء، مدارس وعدداً من المصانع ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم إلى أجل غير مسمى في العاصمة نيودلهي، ضمن تدابير صارمة لمواجهة الضباب الدخاني الذي انتشر بعدة ولايات بسبب تفاقم تلوث الهواء المتزايد. وتأتي الإجراءات في وقت تدرس المحكمة العليا فرض إغلاق في نيودلهي بسبب الضباب الدخاني الكثيف الذي يخيم على المدينة، لا سيما خلال فترات الصباح. وأصدرت المحكمة، ليلة الثلاثاء، المبادئ التوجيهية لوقف التلوث، مؤكدة أنّ الحكومة تتخذ إجراءات للسيطرة على أزمة بيئية تعصف بالعاصمة منذ سنوات.

وإلى جانب إغلاق المدارس، أمرت لجنة إدارة جودة الهواء بوقف أنشطة البناء حتى 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، وحظرت حركة الشاحنات التي تحمل البضائع غير الأساسية، كما وجهت الولايات بتشجيع العمل من المنزل لنصف الموظفين في المكاتب الخاصة. ورغم بعض التحسن في هواء نيودلهي خلال اليومين الماضيين، فإنّ قراءات الجسيمات الخطرة تشير إلى أنّها ما زالت سبعة أضعاف المستوى الآمن، حيث تجاوزت 300 ميكروغرام لكل متر مكعب في بعض أجزاء المدينة، في حين حددت منظمة الصحة العالمية المستوى الآمن للجزيئات السامة الدقيقة عند 25.

وحذر خبراء الأرصاد الجوية من تدهور جودة الهواء قبل وصول الرياح الباردة الأسبوع المقبل، التي ستزيل الضباب الدخاني.

(أسوشييتد برس)

(راج كيه راج/Getty)

ازدحام مروري في العاصمة الجزائرية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بات الازدحام المروري مصدر قلق كبير لسكان العاصمة الجزائرية وقاصديها، وزاد تمركز الإدارات الحكومية في العاصمة تدفق السيارات والمركبات، والذي زادت مشاكله في ظل فشل خطط تطوير النقل العام، وتحوّل بعض الطرقات إلى بحيرات مع سقوط المطر في فصل الشتاء. يؤكد سمير زيتوني أنه يهدر أكثر من ساعة ونصف الساعة للوصول إلى عمله في بنك حكومي بوسط العاصمة الجزائرية. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أضطر إلى تغيير وسيلة النقل ثلاث مرات، أولاً للتوجه من الحي الذي أسكن فيه الى محطة المسافرين، وثانياً لبلوغ محطة الرحلات في وسط العاصمة، قبل أن أتوجه بسيارة أجرة الى منطقة حيدرة حيث مقر البنك. ويستغرق هذا المسار أكثر من ساعة ونصف الساعة بسبب الازدحام على الطريق المؤدي الى العاصمة، خصوصاً في فصل الشتاء. والأمر نفسه سيتكرر حتى لو استخدمت سيارة خاصة بي في تنقلاني».

ويعاني آلاف الجزائريين من الازدحام المروري، ويتعطل وصولهم الى أشغالهم اليومية، حتى بالنسبة إلى الموظفين الذين يقطنون في منطقتي درارية والعاشور اللتين تقعان في الضاحية الجنوبية للعاصمة، ولا تبعدان أكثر من عشرة كيلومترات عن وسطها، إذ يحتاجون إلى نحو ساعة، رغم أن السلطات أنجزت مجموعة من الأنفاق لتخفيف الازدحام.

يقول محمد بلحاج الذي يقطن في منطقة اولاد فايت لـ«العربي الجديد»: «لا يعقل أن يستغرق قطع مسافة قصيرة في العاصمة ساعة أو أكثر. التوجه إلى العاصمة أصبح هاجساً يفرض انطلاق الموظفين مبكراً من منازلهم، سواء امتلكوا سيارات أو استخدموا حافلات».

ويؤكد الطبيب عيسى خزنة أن «الازدحام والخوف من التأخر عن مواعيد العمل والدراسة والمواعيد الطبية بالنسبة إلى المرضى، والتلوث والكلفة الاقتصادية زادت الأمراض ورفعت ضغط الدم والقلب لدى الناس الذي يتوجهون إلى العاصمة».

ويفاقم الازدحام المروري مواصلة السلطات نصب حواجز أمنية على الطرقات السريعة وبعض النقاط المحورية والمداخل الرئيسية للعاصمة، وأحدها في منطقة باب الزوار غير البعيد عن مسجد الجزائر الأعظم، وآخر قبل مدخل ميناء الجزائر الذي يستخدمه القادمون من الضواحي الشرقية. كما يتوقف القادمون من الضواحي الجنوبية عند حاجز بئر مراد رايس، وأولئك الذين يسلكون الطرقات من ولاية تيبازة والضواحي الغربية عند حاجز بوشاوي».

وكشفت دراسة نشرتها وزارة الطاقات المتجددة حول استهلاك الوقود في يونيو/ حزيران الماضي، أن «الازدحام المروري في العاصمة وحدها يهدر 500 ألف ليتر من الوقود يومياً، ما يزيد التلوث في ظل إنتاج 1500 طن من غازات ثاني أكسيد الكربون».

ورغم دخول وسائل نقل عمومية غير تقليدية الخدمة في العاصمة، مثل مترو الأنفاق والترامواي، منذ عام 2011، لم تتغير مشاكل النقل والازدحام فيها لأن المترو يعمل على خط واحد يمتد من منطقة حي البدر في الضاحية الجنوبية للعاصمة وصولاً الى ساحة الشهداء في وسطها، في حين لم تنجز خطوط أخرى تربط شمال وشرق وغرب العاصمة الجزائرية بوسطها. كذلك يجري تشغيل الترامواي على خط واحد في اتجاه منطقة درقانة بالضاحية الغربية للعاصمة وصولاً الى منطقة شارع المعدومين في حي رويسو، من دون أن يتوسع الى باقي المناطق، ما يفسر بوضوح استمرار الازدحام المروري، وعدم إمكان تخلي الجزائريين عن السيارات للانتقال في العاصمة، لأن خدمات وسائل النقل العمومية غير ناجحة.

وقد حاولت الحكومة تخفيف حدة الاختناق المروري في العاصمة الجزائرية، لكن خططها لم تنه المشاكل. وفي 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أطلقت وزارتا النقل والأشغال العمومية مشروع دراسة مشتركة لمعرفة أسباب الاختناق المروري بمشاركة خبراء في حركة المرور وتنظيم المدن، من أجل معالجة المشاكل ووضع مخطط شامل للتحكم فيها. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة حلول عاجلة تشمل إجبار شركات الطرقات على إنجاز الأشغال في الليل، ومنع تنقل مركبات الوزن الثقيل في محاور الطرقات الكبرى ووسط المدينة، وتعزيز النقل التجاري عبر القطارات لنقل السلع من وإلى ميناء الجزائر، خصوصاً أنه يقع في قلب العاصمة، إضافة الى إطلاق 16 مشروعاً لإنجاز طرقات جديدة تربط المناطق السكنية الجديدة بالعاصمة.

1,6 مليون سيارة

توجد 1,6 مليون سيارة في العاصمة الجزائرية من أصل 6,5 ملايين سيارة ومركبة في الجزائر، بحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاءات في فبراير/ شباط الماضي، وتستقبل طرقات العاصمة نصف مليون سيارة إضافية يومياً، ويتسبب الاختناق المروري بأزمة نقل، كما يخلف خسائر اقتصادية بسبب حجم الوقت الضائع.

تحقيق

معاملات السفارات هي وسيلة النظام السوري لجني أرباح بمليارات الدولارات من خلال آليات ابتزاز من هم خارج البلاد، وتهديد عائلاتهم في الوطن. وهناك رفض لـ«تمويل ماكينة قتل» الأسد

معاملات السوريين

سفارات النظام تبتز المغتربين

ناصر السهلي

رافقت «ثقافة الخوف» كل من اضطر إلى ترك سورية خلال الأعوام العشر الماضية إلى أوروبا. ولم يقتصر الخوف على مستقبل الإقامة في بلد معين مثل الدنمارك، بل بات أيضاً من إرهاق جيوب المضطرين إلى مراجعة سفارات وقنصليات النظام السوري، خصوصاً لدفع مئات الآلاف منهم «بدل الجيش» (مبلغ يسدد لنيل إعفاء من الخدمة العسكرية). وتحدث بعض السوريين لـ«العربي الجديد» عن أن السفارات تطلب منهم إحضار المبلغ نقداً بالعملة الصعبة.

في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب السورية كانت المعاملات التي تنفذها السفارات السورية لتسجيل الأبناء وتجديد جوازات السفر وتلك الخاصة بالوكالات تنجز عبر طوابع يرسل صاحب المعاملة قيمتها. أما اليوم فيتعرض السوريون لـ«ابتزاز وضغوط» حقيقية في إنجاز المعاملات، والتي قد تطاول حتى أفراد أسرهم الباقين في سورية.

أراد سليم الذي يقيم في مدينة هيلسنيور قرب العاصمة الدنماركية كوبنهاغن إصدار «وكالة عامة» لأسرته في دمشق، فصادق كاتب العدل في الدنمارك على توقيع سليم، وكذلك وزارة الخارجية في هذا البلد، ثم أرسلت الورقة إلى السفارة السورية في العاصمة السويدية استوكهولم فابلغ أنه يجب أن يحضر شخصياً إلى دمشق، ما يعني خسارة لجوئه وسحبه إلى الجيش. لم يخطر في بال الرجل الثلاثيني، بعد 7 أعوام من لجوئه، أن رسوم الوكالة المقدرة بـ200 دولار ستتحول إلى «كابوس من الضغوط النفسية والاجتماعية». ففي دمشق اكتشف أهله أن حصر الإرث، بعد وفاة والده، سيكلف 8 آلاف دولار، إضافة إلى 1000 دولار رشاوى لتفادي حضوره إلى سورية». وهذه المبالغ هي «بدل الخدمة» في جيش الأسد، علماً أنه ترك جامعته وهرب من الحرب لتجنب أن يصبح جزءاً من هذا الجيش.

«ثمن» المساومات

والحقيقة أن مساومات تأمين الأموال لسفارات النظام السوري المنتشرة في أوروبا، ومحاولة تجنيب من تبقى من الأهل في سورية الضغوط، دفعت لاجئين كُثرا إلى نشر مواقف مؤيدة للنظام على وسائل التواصل الاجتماعي، وآخرين خصوصاً من حاملي إقامات لمّ الشمل، إلى وضع صور على مواقع التواصل الاجتماعي لزيارات أجروها إلى سورية عبر مطار بيروت الدولي باستخدام أموال «حماية» تمنحها السلطات الدنماركية لهم، ما حتم إطلاق كوبنهاغن إجراءات لتجميد إقامات مئات منهم، وبينهم رافضو الخدمة العسكرية.

وبررت الدنمارك قرارات تجميد الإقامات بزيارة آلاف السوريين بلدهم رغم ادعائهم بأنهم فارون من نظامها، في وقت تصنف سلطاتها منذ نحو عام دمشق وريفها مناطق آمنة لعودتهم. وقد أثارت لقطات المسافرين لـ «السياحة» أو لتمضية «إجازة» إلى سورية مشهداً شبه معاد لهم في الدنمارك، قبل أن يتعمم على جميع السوريين في البلاد. لكن مشرعين من اليسار كشفوا لـ«العربي الجديد» أخيراً أن «التدابير التي يخضع لها من هم في سن التجنيد ستخضع لمراجعة بعد التقارير عن تعرضهم لابتزاز من أجل دفع أموال».

وتفيد أرقام في أوروبا بأن معظم السوريين الذين قدموا إلى القارة منذ عام 2013، خصوصاً في ذروة اللجوء عام 2015، هم دون سن الأربعين، ما يعني أن غالبية الذكور، وبينهم من بلغوا الـ18 من العمر في الأراضي الأوروبية، باتوا مطالبين بتنفيذ الخدمة العسكرية، بحسب عرف النظام السوري.

وكانت مديرة «مجلس اللاجئين الدنماركي» إيفا سينغر أشارت أخيراً إلى أن «جباية أموال بدل الخدمة العسكرية الاجتماعي لزيارات أجروها إلى سورية عبر مطار بيروت الدولي باستخدام أموال «حماية» تمنحها السلطات الدنماركية لهم، ما حتم إطلاق كوبنهاغن إجراءات لتجميد إقامات مئات منهم، وبينهم رافضو الخدمة العسكرية.

وبررت الدنمارك قرارات تجميد الإقامات بزيارة آلاف السوريين بلدهم رغم ادعائهم بأنهم فارون من نظامها، في وقت تصنف سلطاتها منذ نحو عام دمشق وريفها مناطق آمنة لعودتهم. وقد أثارت لقطات المسافرين لـ «السياحة» أو لتمضية «إجازة» إلى سورية مشهداً شبه معاد لهم في الدنمارك، قبل أن يتعمم على جميع السوريين في البلاد. لكن مشرعين من اليسار كشفوا لـ«العربي الجديد» أخيراً أن «التدابير التي يخضع لها من هم في سن التجنيد ستخضع لمراجعة بعد التقارير عن تعرضهم لابتزاز من أجل دفع أموال».

وتفيد أرقام في أوروبا بأن معظم السوريين الذين قدموا إلى القارة منذ عام 2013، خصوصاً في ذروة اللجوء عام 2015، هم دون سن الأربعين، ما يعني أن غالبية الذكور، وبينهم من بلغوا الـ18 من العمر في الأراضي الأوروبية، باتوا مطالبين بتنفيذ الخدمة العسكرية، بحسب عرف النظام السوري.

وكانت مديرة «مجلس اللاجئين الدنماركي» إيفا سينغر أشارت أخيراً إلى أن «جباية أموال بدل الخدمة العسكرية الاجتماعي لزيارات أجروها إلى سورية عبر مطار بيروت الدولي باستخدام أموال «حماية» تمنحها السلطات الدنماركية لهم، ما حتم إطلاق كوبنهاغن إجراءات لتجميد إقامات مئات منهم، وبينهم رافضو الخدمة العسكرية.

وبررت الدنمارك قرارات تجميد الإقامات بزيارة آلاف السوريين بلدهم رغم ادعائهم بأنهم فارون من نظامها، في وقت تصنف سلطاتها منذ نحو عام دمشق وريفها مناطق آمنة لعودتهم. وقد أثارت لقطات المسافرين لـ «السياحة» أو لتمضية «إجازة» إلى سورية مشهداً شبه معاد لهم في الدنمارك، قبل أن يتعمم على جميع السوريين في البلاد. لكن مشرعين من اليسار كشفوا لـ«العربي الجديد» أخيراً أن «التدابير التي يخضع لها من هم في سن التجنيد ستخضع لمراجعة بعد التقارير عن تعرضهم لابتزاز من أجل دفع أموال».

وتفيد أرقام في أوروبا بأن معظم السوريين الذين قدموا إلى القارة منذ عام 2013، خصوصاً في ذروة اللجوء عام 2015، هم دون سن الأربعين، ما يعني أن غالبية الذكور، وبينهم من بلغوا الـ18 من العمر في الأراضي الأوروبية، باتوا مطالبين بتنفيذ الخدمة العسكرية، بحسب عرف النظام السوري.

وكانت مديرة «مجلس اللاجئين الدنماركي» إيفا سينغر أشارت أخيراً إلى أن «جباية أموال بدل الخدمة العسكرية الاجتماعي لزيارات أجروها إلى سورية عبر مطار بيروت الدولي باستخدام أموال «حماية» تمنحها السلطات الدنماركية لهم، ما حتم إطلاق كوبنهاغن إجراءات لتجميد إقامات مئات منهم، وبينهم رافضو الخدمة العسكرية.

وبررت الدنمارك قرارات تجميد الإقامات بزيارة آلاف السوريين بلدهم رغم ادعائهم بأنهم فارون من نظامها، في وقت تصنف سلطاتها منذ نحو عام دمشق وريفها مناطق آمنة لعودتهم. وقد أثارت لقطات المسافرين لـ «السياحة» أو لتمضية «إجازة» إلى سورية مشهداً شبه معاد لهم في الدنمارك، قبل أن يتعمم على جميع السوريين في البلاد. لكن مشرعين من اليسار كشفوا لـ«العربي الجديد» أخيراً أن «التدابير التي يخضع لها من هم في سن التجنيد ستخضع لمراجعة بعد التقارير عن تعرضهم لابتزاز من أجل دفع أموال».

وتفيد أرقام في أوروبا بأن معظم السوريين الذين قدموا إلى القارة منذ عام 2013، خصوصاً في ذروة اللجوء عام 2015، هم دون سن الأربعين، ما يعني أن غالبية الذكور، وبينهم من بلغوا الـ18 من العمر في الأراضي الأوروبية، باتوا مطالبين بتنفيذ الخدمة العسكرية، بحسب عرف النظام السوري.

وكانت مديرة «مجلس اللاجئين الدنماركي» إيفا سينغر أشارت أخيراً إلى

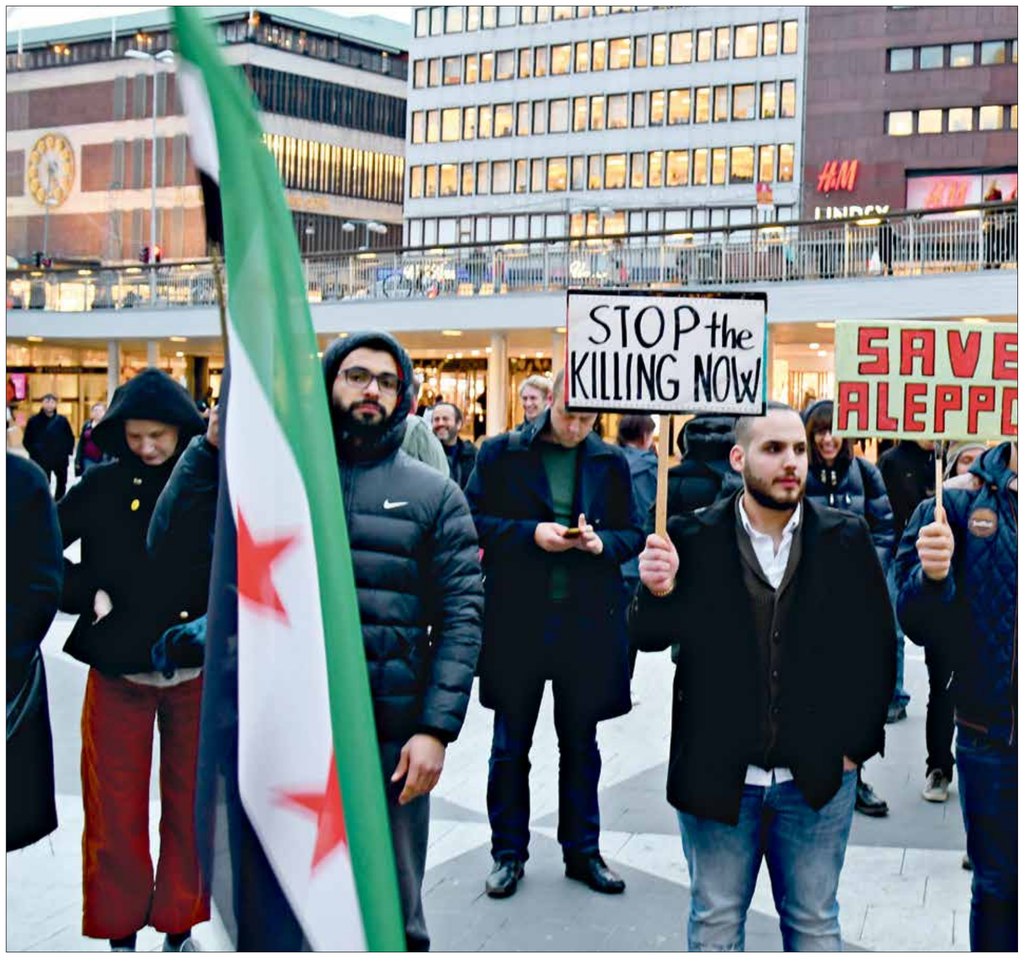

سوريون في استوكهولم يطالبون بوقف القتل في بلادهم (أيال التونتاس/ الأناضول)

3 مليارات
مبالغ مقدرة بالدولار لإيرادات سفارات سورية في العالم من إعفاءات خدمة العلم

الميزانية السورية لعام 2021 تضمنت زيادة أكثر من 6 ملايين مهجر، رغم كل الظروف الصعبة التي يعيشونها. وباتت تهدد بتنفيذ حجز على الممتلكات الشخصية أو تلك التي تخص الأقارب من أجل دفع المبالغ النقدية المطلوبة في السفارات.

لا للابتزاز

في السياق، يؤكد السوري عثمان جمعة، الموجود في مدينة هامبورغ الألمانية، أنه يخشى أن يصادر النظام البيت الذي ورثه والده عن جده بسبب رفضه الضغوط التي مورست عليه لدفع البدل النقدي عن خدمة العلم. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أعيش في ظروف نفسية صعبة، فالتشبيح لا يقتصر على السفارة السورية في برلين بل يشمل مؤيدين للنظام بينهم غير سوريين أيضاً، والذين يخونون السوري ويمارسون تهديدات وضغوطاً لقبول الابتزاز المالي للنظام الذي يتصاع كثيرون له في نهاية الأمر». يضيف: «حتى لو امتلكت مبلغ 8 آلاف دولار فلن ادفعه رغم علمي بأن حجز بيت الأسرة سيتسبب بشرخ في علاقتي مع باقي أفراد أسرتي في سورية، إذ أعرف أن النظام لا يأبه إلا بجباية ما في جيوبنا لتمويل آلته العسكرية».

وفعلياً تؤثر تدابير مصادرة ممتلكات الأسر مباشرة على العلاقات الاجتماعية، وتطاول أيضاً الزوجات اللواتي قدمن إلى أوروبا بناءً على قوانين لمّ الشمل التي لا تمنعهن من زيارة بلدهن، إذ يخضعن بدورهن لسيف مصادرة الأموال والممتلكات، وكذلك على من تبقى من أفراد الأسرة في سورية، مثل الإخوة والأبوين.

في استوكهولم، يخبر رب الأسرة محسن الجاعوني، وهو فلسطيني - سوري لديه 4 أبناء في سن التجنيد ويقيم منذ عام 2012 في السويد، عن معاناته مع باقي السوريين من «ملاحقات». ويقول لـ«العربي الجديد»: «أنا تحت ضغوط دفع أكثر من 32 ألف دولار بدل خدمة العلم عن أبنائي الأربعة، في وقت يظن أقاربي في دمشق أنني مليونير بسبب وجودي في السويد. ونحن مهددون بحجز دارنا المؤلفة من 3 طبقات في شارع لوبية بمخيم اليرموك، ومحال تجارية نملكها، في حين يوهم النظام إخوتي بأنهم يستطيعون العودة إلى المخيم إذا دفعت المبالغ عن أبنائي».

ويكرر الجاعوني موقف آخرين بأنه لن يدفع قرشاً واحداً: «فأنا لن أشجع أبنائي على مد هذا النظام بمال يستخدمه لدعم ماكينة قتله إخوتنا في سورية. والمهزلة الأكبر بالنسبة لي أن يقال أن هناك جيش تحرير فلسطينياً، بينما يقتل منتسبوه في المدن بعدما تحولوا إلى جزء من مجموعات مليشيات كثيرة للنظام».

أما باسل، فبات غير قادر على توكيل أهله التصرف بشيء، بعدما طلب منه الحضور شخصياً إلى دمشق، ما يشير إلى مزيد من الابتزاز والمشاكل، علماً أنه لا يستطيع أصلاً السفر إلى دمشق، لأن النظام يطلبه بسبب نشاطه السابق خلال الثورة، ومساعدته مهجرين في مدارس المخيم عام 2012.

> تعرض السوريون لـ«ابتزاز» في إنجاز المعاملات، وصولاً إلى أسرهم
>
> يقول السوريون وفلسطينيو سورية إن مراجعة السفارات «فخ الوثائق»

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

«قهوة بنات» في مخيم برج البراجنة

اهتمت «قهوة بنات» باجتذاب نساء مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال تخصيص فترة زمنية لهن ليلاً، وتوفير اسعار مقبولة، محققة النجاح

بيروت ـ انتصار الدنان

المكان مساحة أرض صغيرة مهجورة ومهملة مقره أمام بيت متواضع في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، حيث لا شيء يدل على وجود مقهى في ساحة بالمخيم، لكنه يستقبل البنات مساءً بعد عودتهن من العمل وإنجازهن مهماتهن كي يأخذن قسطاً من الراحة المفيدة، ويروّحن عن أنفسهن من ضغوط المهمات اليومية، كما تقول صاحبة فكرة مقهى «قهوة بنات» أمل قصاص.

صناعة يدوية

كل محتويات «قهوة بنات» من فرش ولوحات وأشياء أخرى مصنوعة يدوياً. مقاعد الأرض هي إطارات للدراجات الهوائية جرى تجميعها وتلوينها، والفرش المستخدم لجلوس الزوار بطانيات مطرزة، أما زينة الجدران فلوحات صغيرة معلقة على أبواب خشب. تقول أمل (22 عاماً) المتحدرة من بلدة طبريا بفلسطين والنازحة من سورية وتقيم في مخيم برج البراجنة: «جئت منذ 11 سنة مع عائلتي إلى لبنان للعيش في مخيم برج البراجنة ببيروت. تابعت تعليمي في مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (أونروا) حتى الصف العاشر، ثم تركت المدرسة بسبب خطبتي التي فسختها لاحقاً، لأقرّر تعلم التجميل في معهد سبلين للتدريب المهني. وبعدما أنهيت التعليم عملت في صالون تجميل، لكن صاحبة المحل كانت تتنمر عليّ بسبب جنسيتي ولهجتي في الكلام التي طلبت تغييرها، وهو ما رفضته بالطبع، علماً أنها كانت تعطيني أجراً أقل من الموظفة اللبنانية، فتركت العمل. وحين انتقلت إلى عمل آخر أصبت بالتهاب في الأمعاء، واحتجت إلى الخلود إلى راحة فرفضت صاحبة المحل أن تعطيني إجازة، في وقت استمر تمييزي عن الموظفة اللبنانية على صعيد الراتب فقررت التوقف عن العمل في المحلات بعد ذلك، والعمل من البيت فقط. لكن ذلك لم ينفع مادياً، فنصحني شخص بأن أفتح محلاً خاصاً بي، واستدنت مبلغاً مالياً من أجل تجهيز غرفة واسعة في الطابق الأول لمنزلنا، وكررت الاستدانة مرات لإنهاء المشروع فزادت دفعاتي الشهرية، ثم قررت أن أفتح في الساحة التي يطل عليها محلي مقهى للبنات حتى يكون دخلي أكبر، ويسمح بتسديد ديوني».

متنفّس للبنات

وتتابع: «صحيح أن فكرة المقهى أتت بسبب حاجتي إلى رفع دخلي المادي، لكنني كنت مقتنعة أيضاً بأهمية إنشاء متنفس للبنات اللواتي لا يستطعن البقاء خارج بيوتهن إلى وقت يتجاوز الساعة السابعة مساءً في فصل الشتاء تحديداً، في حين أن وجود المقهى في المخيم يسمح بسهر الفتيات حتى الساعة العاشرة، لأن الأهل يعلمون بمكان وجود بناتهم وأنهن في أمان».

وتشير إلى أن الساحة التي تحوّلت إلى مقهى كانت مليئة بركام ونفايات عملت على تنظيفها، ثم باشرت إعدادها وتجهيزها للمشروع، وتقول: «عندما بدأت في العمل على تحضير المكان، وتأمين مستلزمات تشغيله، وجدت أن أسعار كل شيء مرتفعة جداً، فقررت جلب محتويات من أشياء قابلة للتدوير وإعدادها في المنزل. فالمقاعد من إطارات الدراجات الهوائية، وأغطيتها من سجاد موكيت، والرسوم المعلقة على الجدران نفذتها بنفسي، لأن شراءها من المحلات مكلف جداً، أما السجادة فبطانية طرزتها صديقتي».

فارق في الأسعار

وأصرّت أمل على أن «مشروع المقهى ناجح، لأن البنات اللواتي يأتين يلحظن الفارق في الأسعار بيننا وبين المقاهي خارج المخيم. كما أن المساحة المتاحة لهن على صعيد الوقت أكبر، ويسمح الأهل بامتدادها لوقت إضافي خلال فترة الليل. والحقيقة أن الأسعار رمزية جداً في قهوة بنات التي تتوفر فيها مشروبات باردة وساخنة ونراجيل وعصائر ومكسرات صينية، وتستطيع جميع الفتيات تحمّل الأسعار بخلاف مقاهٍ أخرى». وتقول إحدى زائرات المقهى التي تقيم في مخيم برج البراجنة؛ أم أحمد، لـ«العربي الجديد»: «إنجاز فتاة مشروع مقهى وتشغيله بنجاح إنجاز جيد. وفي كل الأحوال، تحظى قهوة بنات بأهمية كبيرة في المخيم ووجودها ضروري جداً، لأن النساء يستطعن قصدها في أي وقت. وأنا مثلاً آتي إلى هنا في شكل دائم من دون أن أتكلّف أجرة الطريق التي باتت ترؤينا في التفكير بالخروج من المخيم لقضاء أي أمر. والأسعار هنا مقبولة، والمقهى يساعد في تخفيف الضغوط النفسية التي نعيشها بسبب متطلبات العمل الصعب والوضع الاقتصادي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم».

اهتمام بمتطلبات راحة الفتيات (العربي الجديد)

تتسلى بالرسم (العربي الجديد)

الكويت: «الأعراس الأسطورية» تعود بعد حظر كورونا

تتحضر الكويت لـ«أعراس أسطورية» على صعيد مظاهر البذخ والتكاليف. ويظهر ذلك من خلال التزاحم غير العادي على حجز قاعات الافراح، واستعدادات الشركات الخاصة بتجهيز الحفلات التي تستعيد وتيرة عملها

عودة قوية لحجوزات الأعراس في الكويت (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ خالد الخالدي

أعاد قرار مجلس الوزراء الكويتي الانتقال إلى المرحلة الخامسة من خطة استئناف الحياة الطبيعية تدريجياً، العمل إلى قاعات الزفاف والأفراح، ما أنهى أكثر من 20 شهراً من حظر أي نشاط لها في ظل تطبيق إجراءات الوقاية المشددة من فيروس كورونا. وبدأت الأسر التي تخطط لتزويج أبنائها وبناتها في حجز القاعات بمبالغ مرتفعة وسط منافسة على ربط تنظيمها بمظاهر البذخ والرفاهية والاستعراض.

وخلال الجائحة، اضطر الكويتيون إلى إجراء حفلات الزفاف والأعراس في منازلهم، ومخالفة قرارات الحكومة التي منعت التجمعات خلال مراحل الحظر الكلي أو الجزئي للتجوّل في أنحاء البلاد. وأدى ذلك إلى معاقبة السلطات عائلات أجرت هذه الأفراح بدفع غرامات مالية مقدراها 10 آلاف دينار (33 ألف دولار)، تنفيذاً لبنود قانون الأمراض السارية التي تحظر هذه النشاطات.

وأطلق اسم «الأعراس الصباحية» على تلك التي خالفت القوانين المطبقة، باعتبار أن توقيتها غير الاعتيادي كان في الصباح، في وقت يحدد الموعد التقليدي للزفاف في الكويت خلال ساعات الليل. وانخفضت كلفة الأعراس المنزلية خلال فترة الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، إلى أقل من 10 آلاف دولار، في حين كانت تناهز 30 ألف دينار (100 ألف دولار) للأسر ذات الدخل المتوسط.

يقول المسؤول عن حجز قاعات الأفراح في أحد الفنادق، أحمد الليثي، لـ«العربي الجديد»: «فور إعلان الحكومة عودة الحياة الطبيعية، اندفعت الأسر لحجز قاعات الأفراح الخاصة بالنساء والرجال معاً، فارتفعت الأسعار في شكل كبير وسط ازدحام غير عادي، خصوصاً على القاعات الكبيرة التي تجري فيها حفلات زفاف أسطورية تليق باسمها ووضعها الاجتماعي والاقتصادي».

ويؤكد المدير التنفيذي في شركة للتجهيزات الغذائية الخاصة بحفلات الأعراس، علي مظفر، أن الطلبات زادت في شكل كبير بعد قرار الحكومة السماح بإجراء الحفلات.

ويقول لـ«العربي الجديد»: «في الأشهر الأخيرة، تولينا تجهيز أعراس ذات متطلبات قليلة نسبياً أجريت داخل منازل عائلات بسبب منع الحكومة تنظيمها في قاعات. أما اليوم فالتجهيزات المطلوبة يجب أن تتلاءم مع حجم الأعراس في قاعات أكبر وأفخم، ما يحتم عمل كل شركات التجهيزات الغذائية بكامل طاقتها. من هنا طالبت شركتنا عدداً من الطباخين المشهورين بالعودة إلى الكويت والعمل معها مجدداً، بعدما كان اضطروا للمغادرة إلى بلدانهم في ظل النكسة التي تعرضت لها الشركة في فترة الحائجة».

> بدأت الأسر في حجز القاعات بمبالغ مرتفعة وسط منافسة على البذخ
>
> كلفة حفلات الزواج في الكويت تصل إلى 750 مليون دولار سنوياً

ويوضح شباب كويتيون لـ«العربي الجديد» أنهم أرجأوا حفلات زفافهم بطلب شخصي منهم أو من عائلات الفتيات اللواتي يتحضرن للزواج، والتي تتطلع إلى تنظيم أعراس تليق ببناتهن. كما ارتبط ذلك بالرغبة في إعطاء أقرباء يتواجدون في دول خليجية أخرى فرصة حضور الأعراس».

ويقول أحد هؤلاء الشباب: «بالنسبة لي، يحصل الزفاف مرة واحدة في العمر، لذا لا بدّ أن يكون أسطورياً. وهذا ما دفعني إلى تأجيل الحفل حتى سماح الحكومة بتنظيمه رسمياً». وتوافق الطالبة الجامعية مها العنزي على هذا الرأي وتشرح لـ«العربي الجديد» أنها فضّلت التفاهم مع زوجها المستقبلي على تأجيل الزفاف حتى تسمح الحكومة بإجراء الحفلات، وتقول: «من الضروري إجراء الزفاف بطريقة لائقة تلحظ توفير كل متطلباته». ويعلّق الباحث الاجتماعي في جامعة «الكويت» خليل خالد، على الإقبال الكبير على الأعراس في الكويت بالقول لـ«العربي الجديد»: «كل علامات السلوك الإيجابية التي جلبتها فترة فيروس كورونا، مثل الابتعاد عن المظاهر والحرص على الادخار، اختفت بتزاحم الناس على حجز قاعات الأفراح والعودة مجدداً إلى مظاهر البذخ من أجل تحقيق الرغبة في إثبات الذات وعلو الكعب والرفاهية. ويعني ذلك تحويل الزفاف من مناسبة للفرح إلى مباراة استهلاكية واستعراضية».

ويشير إلى أن دراسة أجرتها جامعة «الكويت» أظهرت أن كلفة حفلات الزواج في الكويت تصل إلى 750 مليون دولار، استناداً إلى تكاليف زواج العائلات الثرية، وعدد المتزوجين سنوياً. وهذا رقم مذهل بالنسبة إلى دولة صغيرة مثل الكويت، ومؤشر خطر على مدى الإنفاق الاستهلاكي الكبير في المجتمع الكويتي».